ملخص تنفيذى

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدى هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. وعلى الرغم من عبور الاقتصاد المصري لأزمتين عالميتين متتاليتين خلال السنوات الخمس الماضية إلا أنه قد نجح فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، ولكن الظروف الإقتصادية الحالية غير الملائمة على الصعيدين المحلى والعالمى قد أثرت على أداء الاقتصاد المصرى، وحدّت مرحلياً من قدرته على تحقيق معدلات النمو المرجوة.

أهم التطورات:

- شهد **الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى تحسناً نسبيا خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مسجلاً معدل نمو قدره ٢,٢٪** مقارنة بـ١,٨٪ خلال العام المالى السابق. ويمكن تفسير ذلك التطور فى ضوء التحسن التدريجى لأداء معظم القطاعات، بالإضافة إلى أثر فترة الأساس (وهو الأثر الناجم عن تدنى معدلات الأداء فى الفترة المرجعية) والذى بدأ فى الربع الثالث من العام المالى السابق.

- **إرتفع عجز الموازنة الكلى كنسبة إلى الناتج المحلى إلى ٣,٩٪ خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢** ليبلغ ٦٩,٦ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٤٧,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **ارتفعت نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة** لتصل إلى ٦٩,٧ ٪ **من الناتج المحلى فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢** لتسجل ١٢٣٨,٧ مليار جنيه مقارنة بـ١٠١٩,٥ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر من العام الماضى.

- **شهدت مؤشرات الدين الخارجى تحسناً نسبياً فى نهاية يونيو ٢٠١٢**، حيث إنخفضت نسبته للناتج المحلى إلى ١٣,٥٪ فى نهاية عام الدراسة مقارنة بـ١٥,٢٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١. وقد انخفض رصيد الدين الخارجى بنسبة ١,٥٪، ليبلغ ٣٤,٤ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٢ مقابل ٣٤,٩ مليار دولار فى نهاية يونيو من العام السابق (تجدر الاشارة الى أنه لم يتم بعد اصدار بيانات الدين الخارجى عن الفترة المنتهية فى سبتمبر ٢٠١٢).

- **ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في نهاية أغسطس ٢٠١٢ ليحقق ٨,٩٪ مقارنة بمعدل نمو سنوى قدره ٨,١٪ فى نهاية يوليو ٢٠١٢**، ولكنه إنخفض إذا ما قورن بـ٩,٥٪ المحقق فى نهاية أغسطس ٢٠١١. (جدير بالذكر أن أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر سبتمبر ٢٠١٢ لم يتم نشرها حتى تاريخه).

- **إرتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢ ليسجل ٦,٧٪ مقارنة بـ٦,٢٪ خلال الشهر السابق.** كما إرتفع معدل التضخم الأساسي خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢ بشكل ملحوظ مسجلا ٤,٦٪ مقارنة بـ٣,٨٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢.

- **قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى إجتماعها بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠١٢ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغير عند مستوى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ على التوالى. كما تم الإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥٪.**

- **حقق ميزان المدفوعات خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ عجزاً كلياً بلغ نحو ١١,٣ مليار دولار**، مقارنة بعجز قدره ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء الأحداث التى تمر بها مصر والتى أثرت سلباً على إيرادات العديد من البنود خاصاً الإيرادات السياحية والاستثمارات الأجنبية لداخل البلاد.

أولا-معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى

استمر الناتج المحلى الاجمالى (بأسعار السوق) فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ ، مسجلاً معدل نمو قدره ٣,٣٪ (مقارنة بـ٠,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). بينما شهد الناتج المحلى الإجمالى تباطؤ نسبياً إذا ما قورن بأداء الفترة السابقة (يناير- مارس من نفس العام المالى) والتى بلغت ٥,٢٪ . بذلك، يكون معدل نمو الحقيقى للاقتصاد المصرى قد بلغ نحو ٢,٢٪ خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ١,٨٪ خلال العام المالى السابق.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية للناتج المحلى الحقيقى (بأسعار السوق)، يتضح أن **الإنفاق الاستهلاكى**- والذى يشكل ٨٧,٨٪ من إجمالي الناتج المحلى ويسهم بحوالى ٤,٧ ٪ في معدل النمو- يعتبر **المحرك الرئيسى فى دعم عجلة النمو خلال العام المالى محل الدراسة**. حيث شهد الاستهلاك الخاص ارتفاعاً فى معدل النمو ليبلغ نحو ٥,٩٪، مقارنة بمعدل نمو قدره ٥,٥٪ خلال العام السابق. بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو أقل قدره ٣,١٪ فى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٣,٨٪ خلال العام المالى السابق . وفى الوقت نفسه، فقد حقق **الإنفاق الاستثمارى معدل نمو ملحوظ قدره** ٨٪ مقارنة بتراجع قدره ٢,١٪ خلال ٢٠١١/٢٠١٠.

بذلك يكون التحسن الملحوظ فى كل من الاستهلاك والانفاق الاستثمارى قد عوضا الأثر السلبى الناجم عن زيادة الفجوة بين الصادرات والواردات خلال عام الدراسة. حيث سجلت **الواردات من السلع والخدمات** ارتفاعاً بنحو ١٠,٨٪ خلال **٢٠١٢/٢٠١١** (مقارنة بإرتفاع أقل قدره ٨,٤٪ خلال العام المالى السابق)، بينما سجلت الصادرات تراجعا طفيفا قدره ٢,٣٪ خلال فترة الدراسة (مقارنة بإرتفاع قدره ١,٢٪ خلال العام المالى السابق). وجدير بالذكر **أن الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق (بالأسعار الثابتة)** قد **سجل نحو ٩١٣,٨ مليار جنيه (١٥٤٢,٣ مليار جنيه بالأسعار الجارية)** خلال **العام المالى** ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ٨٩٣,٩ مليار جنيه (بالأسعار الثابتة) (١٣٧١,١ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال العام المالي السابق.

أما بالنسبة لمعدل نمو **الناتج المحلى الحقيقى بتكلفة عوامل الإنتاج**[1] **فقد إرتفع ليسجل ٢,٢**٪ خلال ٢٠١٢/٢٠١١ وجدير بالذكر أنه وفقاً **للتقسيم القطاعي**، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادى **نمو معظم القطاعات ولكن بمعدلات متفاوتة، أهمها** قطاع الزراعة (معدل نمو حقيقى ٢,٩٪، و يبلغ نسبته حوالى ١٣,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، التشييد والبناء (معدل نمو حقيقى ٣,٣٪، و يبلغ نسبته حوالى ٥,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات (معدل نمو حقيقى ٥,٢٪، ٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) وقناة السويس (معدل نمو حقيقى ٣,٩ ٪ ، ٣,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، ، الأنشطة العقارية (معدل نمو حقيقى ٣,٢٪، ٢,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى). ومن ناحية أخرى، فقد **ساهم الأداء الضعيف لبعض** القطاعات الحيوية –والتى كانت تدفع بمعدلات النمو- فى **تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى خلال عام الدراسة** وعلى رأسها الصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقى ٠,٧٪، و١٥,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) والسياحة (معدل نمو حقيقى ٢,٣٪، و٣,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) على التوالى خلال العام المالى.

جدول (١): مساهمة القطاعات الرئيسية فى نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى

	٢٠١١/١٠	٢٠١٢/١١
إجمالى الناتج المحلى	**١,٩%**	**٢,٢%**
إجمالى القطاع السلعى:	**٠,٦%**	**٠,٨%**
الزراعة و الغابات و الصيد	٠,٤%	٠,٤%
البترول	٠,١%	٠,١%
الغاز الطبيعى	-٠,١%	-٠,١%
الصناعات التحويلية	-٠,٢%	٠,١%
التشييد والبناء	٠,٢%	٠,٢%
إجمالى الخدمات الإنتاجية:	**٠,٨%**	**١,٠%**
النقل والتخزين	٠,١%	٠,١%
الإتصالات	٠,٣%	٠,٢%
تجارة الجملة و التجزئة	٠,٢%	٠,٢%
الوساطة المالية و الأنشطة المساعدة	٠,١%	٠,١%
المطاعم والفنادق	-٠,٢%	٠,١%
إجمالى الخدمات الإجتماعية	**٠,٥%**	**٠,٥%**

١ تم حساب معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بإستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.

ثانياً- المؤشرات المالية

تشير النتائج الفعلية لموازنة[٢] العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، إلى إرتفاع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي إلى ١٠,٨٪، ليبلغ ١٦٦,٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٣٤,٥ مليار جنيه خلال العام السابق. ويأتى ذلك كمحصلة لإرتفاع المصروفات بنسبة فاقت الزيادة فى الإيرادات العامة. وجدير بالذكر أن الزيادة المحققة فى المصروفات تأتى نتيجة لإرتفاع ثلاثة أبواب رئيسية؛ أولاً، إرتفاع باب الأجور نتيجة لزيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ٥٠,٣٪ . ثانيا، إرتفاع باب الفوائد نتيجة لزيادة فوائد سندات الخزانة بـ١٠,١ مليار جنيه لتصل إلى نحو ٣٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، بالإضافة إلى زيادة الفوائد على أذون الخزانة العامة بـ٥,٣ مليار جنيه لتصل ٢٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة. ثالثا، إرتفاع باب الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نتيجة لزيادة دعم المواد البترولية بـ٢٧,٩ مليار جنيه لتصل إلى ٩٥,٥ مليار جنيه، إضافة إلى زيادة كل من معاش الضمان الإجتماعى وزيادة المساهمات فى صناديق المعاشات بـ٢,٨ مليار جنيه. بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى قد إرتفعت لتصل إلى ٤ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٣,٦ نقطة مئوية خلال العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١٤,٥٪ خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو ٣٠٣,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٢٦٥,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. ويرجع ذلك إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٣١,٤٪، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة أقل بلغ قدرها ٨٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الإرتفاع فى الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الضرائب على الممتلكات والتى قد ارتفعت بـ٣٨,٥ لتحقق ١٣,١ مليار جنيه مقارنة بـ٩,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. بالإضافة إلى الإرتفاع الملحوظ فى الضرائب على السلع والخدمات بـ١١,٢٪ لتسجل ٨٤,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٧٦,١ مليار جنيه خلال العام السابق. ويرجع الإرتفاع المحقق فى حصيلة الضرائب على الممتلكات بسبب إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٤٧,٦٪ لتحقق نحو ٩,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٦,٧ مليار جنيه خلال العام السابق. وفى نفس الوقت فقد ارتفع كل من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) و االضرائب الأخرى بـ٦,٧٪ و١٩,١٪ ليسجلا ١٤,٨ مليار جنيه و٣,٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ١٣,٩ مليار جنيه و٣,١ مليار جنيه على التوالى خلال العام السابق. كما ارتفعت الحصيلة من ضريبة الدخل، ويرجع ذلك فى الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من "الضرائب على الدخول من التوظف" بـ١٩,٥٪ لتسجل نحو ١٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ١٣,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، بالإضافة إلى إرتفاع المحصل من الضريبة على قناة السويس بـ٨,٣٪ لتسجل ١١,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ١٠,٩ مليار جنيه خلال العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً قدره ٣١,٤٪ خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة لإرتفاع معظم أبواب الإيرادات غير الضريبية خاصاً الإرتفاع الكبير فى المنح لتسجل نحو ١٠,١ مليار جنيه مقارنة بـ٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، وذلك فى ضوء الزيادة الملحوظة فى المنح من حكومات أجنبية (تشمل منحتين بمبلغى ٥٠٠ مليون دولار لكل منهما من دولتى قطر والمملكة العربية السعودية). بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت الإيرادات المحصلة من عوائد الملكية بـ٣٥,٩٪ لتحقق ٥٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ٤١,٢ مليار جنيه خلال العام السابق، بالإضافة إلى إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٢,٤٪ لتسجل نحو ١٧,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ١٧,٤ مليار جنيه خلال العام السابق، مما فاق أثر الإنخفاض فى باقى البنود الأخرى من بنود باب الإيرادات الأخرى.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ إرتفاعا ملحوظاً قدره ١٧,٢٪ لتصل إلى ٤٧١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤٠١,٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة الإنفاق فى معظم الأبواب فيما عدا كل من باب المصروفات الأخرى، وباب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد إرتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢٧,٦٪ لتصل إلى ١٢٢,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٩٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ وذلك فى ضوء الزيادة فى المكافآت وحوافز الإثابة بنحو ١٧,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٥٢,٧ مليار جنيه.

كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد (والتى تمثل حوالى ٢٢,٢٪ من إجمالي المصروفات) خلال عام الدراسة بـ٢٢,٨٪ لتسجل حوالى ١٠٤,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٨٥,١ مليار جنيه خلال العام السابق، ويرجع ذلك فى الأساس نتيجة الزيادة فى فوائد أذون الخزانة بنحو ١٠,١ مليار جنيه لتسجل ٣٦,٦ مليار جنيه والفوائد على سندات الخزانة بنحو ٥,٣ مليار جنيه لتصل الى ٢٥ مليار جنيه. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذى يمثل حوالى ٣١,٩٪ من إجمالى المصروفات) إرتفاعاً بـ٢٢٪ ليصل إلى ١٥٠,٢ مليار جنيه مقارنة بـ١٢٣ مليار جنيه خلال العام السابق.ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة فى باب الدعم فى ضوء الزيادة فى دعم المواد البترولية بنحو ٢٧,٩ مليار جنيه ومعاش الضمان الإجتماعى بنحو ٠,٥ مليار جنيه والمساهمات فى صناديق المعاشات بنحو ٢,٨ مليار جنيه.

هذا وقد انخفض كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ١,٨٪، و١٠٪ ليسجلا ٣٠,٨ مليار جنيه و ٣٥,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٣١,٤ مليار جنيه و٣٩,٩ مليار جنيه خلال العام السابق. ويمكن تفسير الإنخفاض فى باب المصروفات الأخرى نتيجة لإنخفاض بند المصروفات الأخرى الإجمالية بـ١٠,١٪ ليسجل ٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٣,٤ مليار جنيه خلال العام السابق. بينما يرجع الإنخفاض فى شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لإنخفاض الأصول الثابتة بـ١٢,٩٪ لتصل إلى ٢٩ مليار جنيه، مقارنة بـ٣٣,٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

مؤشرات الأداء المالى

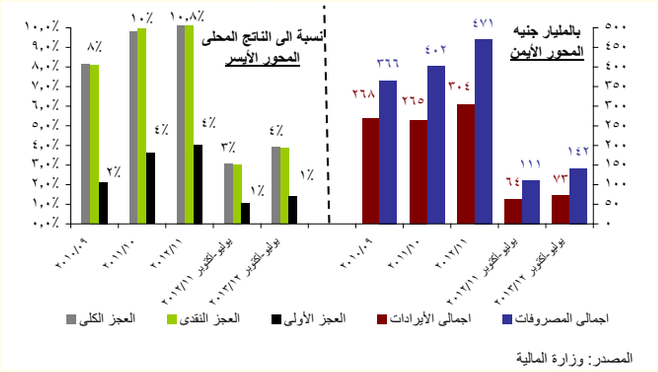

المصدر: وزارة المالية

كما تشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو-أكتوبر من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى إرتفاع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي إلى ٣,٩٪، ليبلغ ٦٩,٦ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٤٧,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وجدير بالذكر أن المصروفات العامة كانت قد إرتفعت خلال فترة الدراسة بنسبة أكبر من الإيرادات. وفيما يخص نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى فقد إرتفع ليسجل ١,٤ نقطة مئوية خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١ نقطة مئوية خلال تفس الفترة من العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١٣,٥٪ خلال فترة الدراسة، لتصل إلى نحو ٧٢,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٦٤,١ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع ذلك إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت ٣٠,٧٪، مما عوض الإنخفاض الكبير فى الإيرادات غير الضريبية بـ٢١,٢٪ خلال يوليو-اكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الإرتفاع فى الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الإرتفاع الملحوظ فى كل من الضريبة على الدخل، والضرائب على الممتلكات، واللذان قد ارتفعا بـ٦٦,٥٪ و٤٢,٢٪ ليحققا ٢٢ مليار جنيه و٥,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١٣,٢ مليار جنيه ونحو ٤ مليار جنيه على التوالى خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١. كما إرتفعت الضرئب على السلع والخدمات بـ١٢,٢٪ لتسجل ٢٣,٦ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ٢١,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وجدير بالذكر أن الزيادة فى الحصيلة من ضريبة الدخل يرجع فى الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من «الضرائب على الدخول من التوظف» بـ١٨,٧٪ لتسجل نحو ٥,٧ مليار جنيه خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ٤,٨ مليار جنيه خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١، بالإضافة إلى الإرتفاع الملحوظ فى المحصل من الضريبة على أرباح شركات الأموال خاصاً الضرائب من الشركات بـ٣٣,١٪ جنيه لتسجل ٥,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كما إرتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات بشكل ملحوظ، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٤٧,١٪ لتحقق نحو ٤,٨ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٣,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى نحو أخر، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية إنخفاضاً قدره ٢١,٢٪ خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة لإنخفاض باب المنح خاصاً الإنخفاض فى المنح من الحكومات الأجنبية، مما فاق أثر الإرتفاع المحقق في حصيلة بيع السلع والخدمات ، وبند إيرادات متنوعة بـ٢١,١٪ و٤٣,٦٪ ليسجلا ٤,٣ مليار جنيه و ١,٧ مليار جنيه على التوالى.

[٢] يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢ إرتفاعا قدره ٢٧,٨٪ لتصل إلى ١٤١,٧ مليار جنيه مقارنة بنحو ١١٠,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة الإنفاق فى معظم الأبواب فيما عدا باب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، حيث انخفض بـ٧,٦٪ ليسجل ٦,٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٦,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويمكن تفسير الإنخفاض فى باب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لإنخفاض الأصول الثابتة بـ٨,٨٪ لتصل إلى ٥,٦ مليار جنيه، مقارنة بـ٦,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى نحو آخر وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد إرتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢٥,٦٪ لتصل إلى ٤٥,٢ مليار جنيه مقارنة بـ٣٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٢/٢٠١١. كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد (والتى تمثل حوالى ٣١,٧٪ من إجمالي المصروفات و٦١,٦٪ من إجمالى الإيرادات) خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢ بـ٤٤,٦٪ لتسجل حوالى ٤٤,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٣١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذى يمثل حوالى ٢٠,٧٪ من إجمالى المصروفات و٤٠,٣٪ من إجمالى الإيرادات) إرتفاعاً بـ٣٢,٤٪ ليصل إلى ٢٩,٣ مليار جنيه مقارنة بـ٢٢,١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أكتوبر من العام السابق.

ثالثًا- الدين المحلى

يتم عرض **بيانات الدين المحلى** الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية[٣] مختلفة هى: الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلى للحكومة العامة, والدين العام المحلى[٤].

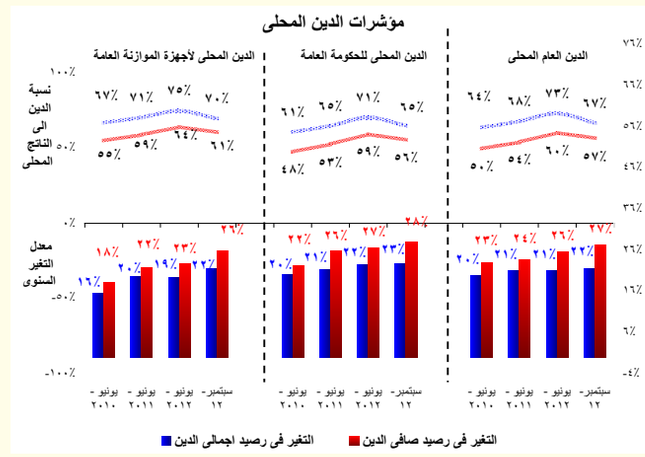

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلى فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ إلى ٦٩,٧٪ ليسجل ١٢٣٨,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠١٩,٥ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١١ (٦٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى). كما سجل صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة نحو ١٠٧٨ مليار جنيه (٦٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بـ ٨٥٦,٧ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١١ (٥٥,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة فى رصيد الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة فى نهاية **سبتمبر** ٢٠١٢ ترجع فى الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٤١٧ مليار جنيه و٢٩٦,٦ مليار جنيه على التوالى مقارنة بـ ٣٥٠ مليار جنيه و٢٢١,٣ مليار جنيه فى نهاية **سبتمبر** ٢٠١١ وذلك نتيجة زيادة الإحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة ١١٥٦,١ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ (٦٥٪ من الناتج المحلى) مقابل ٩٤١,٣ مليار جنيه (٦١٪ من الناتج المحلى) فى نهاية سبتمبر ٢٠١١. كما بلغ صافى الدين المحلى للحكومة العامة ٩٨٨,٢ مليار جنيه (٥٥,٦٪ من **الناتج المحلى الإجمالى) مقابل ٧٧١,٨ مليار جنيه (٥٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية سبتمبر ٢٠١١. وقد نتج الارتفاع المحقق فى رصيد الدين المحلى للحكومة العامة فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ عن ارتفاع الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومى بما يقرب من ٩,٩ مليار جنيه ليصل إلى ١٨٩,٧ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢.**

أما **عن إجمالى الدين العام المحلى** فقد بلغ ١١٨٧,٥ مليار جنيه فى نهاية **سبتمبر** ٢٠١٢ (٦٦,٨٪ من الناتج المحلى) مقابل ٩٧٦,٦ مليار جنيه (٦٣,٣٪ من الناتج المحلى) فى نهاية **سبتمبر** ٢٠١١. وبلغ صافى الدين العام المحلى ١٠٠٦ مليار جنيه (٥٦,٦٪ من الناتج المحلى) مقابل ٧٩٠,٩ مليار جنيه (٥١,٣٪ من الناتج المحلى) فى نهاية سبتمبر ٢٠١١. وترجع االزيادة المحققة فى رصيد إجمالى الدين العام المحلى فى الأساس إلى إرتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ ٠,٢ مليار جنيه ليصل الى ١١٥٦ مليار جنيه ، بينما انخفض رصيد الدين المستحق على الهيئات الإقتصادية بحوالى ٢,٩ مليار جنيه ليصل إلى ٩٦,٥ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ بحوالى ٤٦,٢٪ لتصل إلى حوالى ٥٣,٩ مليار جنيه مقارنة بـ٣٦,٩ مليار جنيه فى نهاية نفس الفترة من العام السابق.

وقد ارتفع المتوسط المرجح لآجال أذون وسندات الخزانة فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ ليسجل ١,٥ سنة مقارنة بـ ١,٣ فى سبتمبر ٢٠١١، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ ليصل إلى ١٣,٨٥٪ مقارنة بـ ١١,٩١٪ فى نهاية سبتمبر ٢٠١١.

شهدت مؤشرات الدين الخارجى تحسن نسبى فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٢، حيث إنخفضت نسبته للناتج المحلى إلى ١٣,٥٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١٥,٢٪ فى نهاية **يونيو** ٢٠١١. و قد انخفض رصيد الدين الخارجى بنسبة ١,٥٪، ليبلغ ٣٤,٤ مليار دولار فى نهاية **يونيو** ٢٠١٢ مقابل ٣٤,٩ مليار دولار فى نهاية **يونيو** من العام الماضي. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي قد انخفض بنسبة ٥,٥٪ مسجلاً ٢٥,٦ مليار دولار (٧٤,٤٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) فى نهاية **يونيو** ٢٠١٢ مقارنة بـ٢٧,١ مليار دولار (٧٧,٦٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) فى **يونيو** ٢٠١١ [٥].

رابعًا- التطورات النقدية

(تجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر سبتمبر ٢٠١٢ لم يتم نشرها حتى تاريخه)

على صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفع معدل النمو الشهرى للسيولة المحلية خلال شهر أغسطس ٢٠١٢ ليسجل معدل نمو قدره ١,٢٪ ليصل الى ١١١٥,٣ مليار جنيه، مقارنة بـ١١٠١,٩ مليار جنيه خلال شهر يوليو ٢٠١٢. أما بالنسبة لمعدلات النمو السنوية، فقد ارتفع معدل نمو السيولة المحلية في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٢ ليسجل ٨,٩٪ مقابل ٨,١٪ في نهاية يوليو ٢٠١٢ ولكنه انخفض إذا ما قورن بمعدل النمو المحقق فى نهاية شهر أغسطس ٢٠١١ والذى سجل إرتفاعاً قدره ٩,٥٪. ويمكن تفسير ذلك كمحصلة لعدة عوامل، فعلى **جانب الأصول** فقد استمر معدل النمو السنوى لصافى الأصول الأجنبية فى التراجع بحوالى ٣٦,٧٪ مقارنة بنفس الشهر في العام السابق محققاً ١٥٣,٧ مليار جنيه، فى حين حقق معدل النمو السنوى لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ارتفاعاً بنسبة ٣٢,٧٪ مقارنة بمعدل نمو قدره ٣٢٪ خلال الشهر السابق. ومن ناحية أخرى، فعلى **جانب الإلتزامات**، فقد حقق معدل النمو السنوى للنقود ارتفاعاً قدره ٩,١٪ ليسجل ٢٨٣,٨ مليار جنيه فى نهاية أغسطس ٢٠١٢، مقارنة بـ٩,٥٪ فى نهاية الشهر السابق، فى حين ارتفع معدل النمو السنوى لأشباه النقود خلال شهر الدراسة ليصل الى ٨,٨٪ محققاً ٨٣١,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ٧,٧٪ خلال الشهر السابق.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد سجل معدل نمو صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفى انكماشاً سنوياً قدره ٣٦,٧٪ ليبلغ حوالى ١٥٣,٧ مليار جنيه فى نهاية شهر أغسطس ٢٠١٢، ومقارنه بانخفاض أقل قدره ٢٠,٦٪ فى نهاية شهر أغسطس ٢٠١١، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء تزايد الضغوط على ميزان المدفوعات منذ بداية عام ٢٠١١. استمر صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى فى التراجع، والذى بدأ مع اندلاع الإضطرابات السياسية، حيث بلغت نسبة التراجع السنوى ٤٨,٥٪ خلال العام المنتهي في أغسطس ٢٠١٢ - وجدير بالذكر أنه كان قد سجل أعلى نسبة إنخفاض له منذ يوليو ٢٠٠٢ وقدرها ٥٥,٥٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢ - ليبلغ بذلك ٧٠,٨ مليار جنيه فى نهاية أغسطس ٢٠١٢. ومن ناحية أخرى، فقد حقق صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك الأخرى انخفاضاً بنسبة ٢١,٢٪ خلال السنة المنتهية في أغسطس ٢٠١٢ ليصل إلى ٨٢,٩ مليار جنيه، مقارنة بانخفاض أعلى قدره ٢٢,٦٪ خلال الشهر السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد حقق معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية نمواً بلغ ٢٣٪ في نهاية أغسطس ٢٠١٢ ليسجل ٩٦١,٥ مليار جنيه، مقارنة بنمو قدره ٢٣,٦٪ خلال الشهر السابق و٢٤,٢٪ خلال أغسطس ٢٠١١، وذلك فى ضوء تحقيق صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية لمعدل نمو سنوي قدره ٣٢,٧٪، مقارنة بمعدل نمو سنوى قدره ٣٢٪ خلال الشهر السابق (وتجدر

---

٣ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلى فيما بينهم.

٤ يشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى. أما بالنسبة للدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

٥ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تبويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تبويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير فى جملة الدين (والتى تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافى حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تبويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجى للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلى بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التبويب الجديد.

الإشارة الى أنه كان قد حقق أعلى نسبة ارتفاع له وقدرها ٤٥,٣٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢.) وجدير بالذكر أن معدل النمو السنوى لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية قد ساهم بحوالى ١٦٧٪ من نمو السيولة المحلية في نهاية أغسطس ٢٠١٢ مسجلاً ٦١٥,١ مليار جنيه.

بالإضافة الى ذلك، فقد استقر معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٢ عند ٦,٧٪ ليصل بذلك الى ٤٥٣,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٦,٨٪ خلال الشهر السابق، فى حين ارتفع بشكل ملحوظ اذا ما قورن بـ١٪ المحققة فى نهاية شهر أغسطس ٢٠١١، ومقارنة بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٤,٥٪ خلال الإثنى عشر شهراً الماضية. ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام قد سجل ٢١,٧٪ فى نهاية شهر الدراسة محققاً ٤١,٧ مليار جنيه، فى حين انخفض بشكل طفيف اذا ما قورن بـ٢٣,٥٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٢.

تراجع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصري ليصل إلى ١٥,٥ مليار دولار في نهاية شهر اكتوبر ٢٠١٢، وهو ما يمثل نسبة انخفاض قدرها ٥٧٪، مقارنة برصيد بلغ ٣٦ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٠، وهى أعلى قيمة له. وجدير بالذكر أن هذا الرصيد كان قد سجل ٢٦,٦ مليار جنيه فى نهاية العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. كما تجدر الإشارة إلى أن شهر اكتوبر قد شهد ارتفاعاً شهرياً بنحو ٠,٤ مليار دولار فى رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري (حقق شهر اكتوبر نمو شهرى قدره ٢,٩٪، فى حين شهد انخفاضاً سنوياً قدره ٢٩,٦٪)؛ ويمكن تفسير ذلك فى ضوء إيداع ٠,٥ مليار دولار كوديعة قطرية لدى البنك المركزى.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل نمو جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) ليحقق ٦,٥٪ فى نهاية أغسطس ٢٠١٢ مقارنة بـ٥,٨٪ فى نهاية الشهر السابق ليسجل ١٠٣٥,٩ مليار جنيه، فى حين انخفض بشكل طفيف اذا ما قورن بـ٦,٧٪ خلال أغسطس ٢٠١١. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٨,٨٪. ومن ناحية أخرى فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) بمعدل أبطأ ليحقق ٦,١٪ فى نهاية أغسطس ٢٠١٢ مقارنة بـ٦,٣٪ خلال الشهر السابق، فى حين ارتفع بشكل ملحوظ إذا ما قورن بـ٢,١٪ فقط خلال أغسطس ٢٠١١، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة الى ٥٠٥,٥ مليار جنيه. وبالرجوع الى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومى قد سجل ٧,٧٪ ليبلغ ٤٧٢ مليار جنيه فى نهاية أغسطس ٢٠١٢. فى حين استمر معدل النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع الحكومى فى الانخفاض مسجلاً انخفاضاً قدره ١٢,٥٪ ليبلغ ٣٣,٨ مليار جنيه فى نهاية أغسطس ٢٠١٢. وبناءاً على ما سبق، فقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية لتسجل ٤٦٪ في نهاية أغسطس ٢٠١٢، مقارنة بنسبة ٤٤,٦٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية انخفاضاً كبيراً على أساس سنوى لتبلغ نحو ٥٨٪ خلال أغسطس ٢٠١٢ مقابل ٦٣,١٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

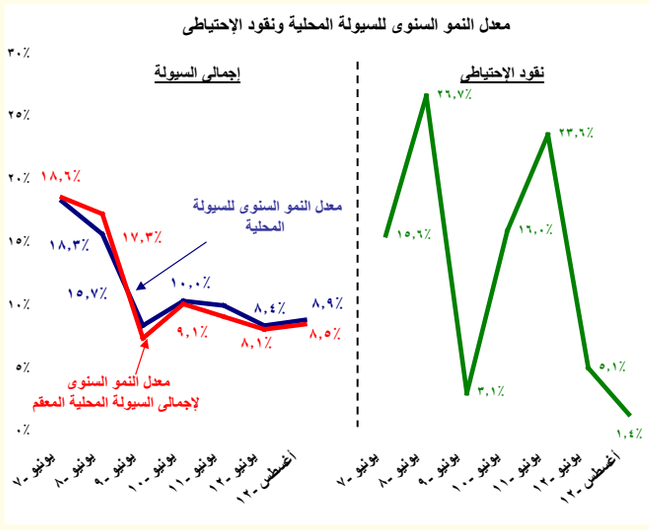

وفيما يخص معدلات الدولرة، فقد استقرت معدلات الدولرة في جملة السيولة المحلية خلال شهر أغسطس ٢٠١٢ نسبياً عند ١٦,٨٪ مقارنةً بـ١٦,٩٪ خلال الشهر السابق، فى حين انخفضت اذا ما قورنت بـ١٧,٢٪ خلال أغسطس ٢٠١١. وبالإضافة الى ذلك، فقد استقرت معدلات الدولرة في الودائع خلال شهر أغسطس ٢٠١٢ عند ٢٣,٦٪ مقارنة بـ٢٣,٧٪ خلال الشهر السابق فى حين انخفضت اذا ما قورنت بـ٢٣,٩٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار

إرتفع معدل التضخم السنوى[٦] لحضر الجمهورية خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢ ليسجل نحو ٦,٧٪ مقارنة بـ٦,٢٪ خلال الشهر السابق ولكنه إنخفض إذا ما قورن بـ٧,١٪ خلال شهر اكتوبر ٢٠١١. [وفيما يخص معدل التضخم السنوى لإجمالى الجمهورية، فقد إرتفع ليسجل ٧٪ خلال شهر أكتوبر مقارنة بـ٦,٣٪ خلال سبتمبر ٢٠١١، ولكنه إنخفض إذا ما قورن بـ٧,٥٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١١]. ويأتى هذا الإرتفاع كمحصلة لإرتفاع معدلات التضخم السنوية لمعظم مجموعات السلع غير الغذائية على المستوى السنوى والشهرى وذلك فى ضوء الإنتعاش النسبى فى الطلب المحلى.

وعلى الرغم من إنخفاض معدل التضخم السنوى لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمةً فى معدل التضخم العام) نتيجة لإنخفاض معدلات التضخم السنوية لبعض البنود الفرعية مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها "الخبز والحبوب" (-٠,٩٪) و"الزيوت والدهون" (٠,٩٪) و"السكر والأغذية السكرية" (-١,١٪)، إلا أن هذا الإنخفاض قد قابله إرتفاع معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الأخرى ومنها "الملابس و الأحذية"، و" المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" نتيجة للإرتفاع الملحوظ فى أسعار أنابيب البوتاجاز) و"الرعاية الصحية" (نتيجة لزيادة أسعار كشف الأطباء) و"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة"، و"التعليم" (نتيجة لإرتفاع مصاريف التعليم الأساسى والجامعى)، و" المطاعم والفنادق".

وعلى نحو آخر، فقد إنخفض معدل التضخم الشهرى ليسجل ٠,٨٪ خلال شهر أكتوبر بـ٢٠١٢ مقارنة بـ١,٢٪ خلال الشهر السابق، ولكنه إرتفع مقارنة بـ٠,٣٪ خلال شهر أكتوبر من العام السابق. وذلك فى ضوء تراجع معدل التضخم الشهرى لمجموعة "الطعام والشراب" ليسجل -٠,٩٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بإرتفاع قدره ١,٨٪ خلال الشهر السابق.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزى، فقد إرتفع معدل التضخم السنوى الأساسي بشكل ملحوظ خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢ ليسجل ٤,٦٪ مقارنة بـ٣,٨٪ خلال الشهر السابق[٧] ولكنه إنخفض إذا ما قورن بـ٧,٦ ٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد إرتفع المعدل السنوى ليسجل ليسجل ٤,٥٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ٢,٣٪ خلال الشهر السابق ولكنه إنخفض مقارنة بمعدل إرتفاع قدره بـ١١,٨٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١١. بينما إنخفض معدل التضخم الشهرى لأسعار المنتجين ليسجل ٣,٤٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ ٤,٣٪ خلال الشهر السابق.

ويرجع الإرتفاع المحقق فى معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين إلى إرتفاع معدل التضخم السنوي بشكل ملحوظ لمجموعة " الزراعة وإستغلال الغابات وصيد الأسماك ليسجل ١٠,١٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ١,٢٪ فقط خلال الشهر السابق نتيجة لزيادة معدل النمو السنوى للبند الفرعى "المحاصيل والمنتجات الحيوانية ومنتجات الصيد والأنشطة المتصلة بها" ليسجل ١٠,٤٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ٠,٤٪ خلال الشهر السابق. كما إرتفع بشكل ملحوظ معدل التضخم السنوى لمجموعة "الصناعات التحويلية" ليسجل ٠,٦٪ مقارنة بـ٠,٥٪ خلال الشهر السابق؛ مما عادل أثر إنخفاض معدل التضخم السنوى لمجموعة التعدين وإستغلال المحاجر ليسجل ١,٧٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ٥,٤٪ خلال الشهر السابق.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى إجتماعها بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠١٢ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغير عند مستوى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ على التوالى. كما تم الإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥٪. وقد أوضحت لجنة السياسة النقدية أن هذا القرار جاء فى ضوء " وجود توازن ما بين المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم من ناحية والتباطؤ فى نمو الاقتصاد المحلى من ناحية أخرى، بالإضافة إلى حالة عدم التيقن في الفترة الحالية». فعلى الرغم من أن تراجع معدل نمو الاقتصاد في غضون مرحلة التحول السياسي التي تمر بها البلاد قد أدى بطبيعة الحال إلى انحسار الضغوط التضخمية من ناحية الطلب، إلا أن الضغوط التضخمية مازالت موجودة من ناحية العرض والمتمثلة في احتمالية عودة الاختناقات في الأسواق المحلية نتيجة عدم كفاءة قنوات توزيع السلع.

وجدير بالذكر أن مجلس إدارة البنك المركزى المصرى كان قد قرر فى اجتماعه

٦ قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠ ، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كشهر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة فى ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

٧ مؤشر التضخم الأساسى (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التى تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التى تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٨,٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين)، وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحى وتكميلى.

بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٢، للمرة الثانية خلال عام ٢٠١٢، تخفيض نسبة الإحتياطى القانونى على الودائع بالعملة المحلية بـ٢٠٠ نقطة أساس من ١٢٪ إلى ١٠٪ بدءاً من فترة الإحتياطى فى ٢٦ يونيو ٢٠١٢. وجدير بالذكر أن البنك المركزى المصرى قد قام بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٢ للمرة الأولى بتخفيض نسبة الإحتياطى القانونى على الودائع بـ٢٠٠ نقطة من ١٤٪ إلى ١٢٪، وذلك بهدف إتاحة المزيد من السيولة فى الجهاز المصرفى.

سادساً- المعاملات مع القطاع الخارجى

تشير بيانات **القطاع الخارجى** الخاصة بالسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ -المنشورة من قبل البنك المركزى- إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ١١,٣ مليار دولار، محققاً بذلك ارتفاع قدره ١٦٪ عن العجز الكلى المحقق خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ والذى بلغ قدره ٩,٨ مليار دولار. ويأتى العجز الكلى المحقق خلال عام الدراسة كمحصلة لإرتفاع عجز ميزان المعاملات الجارية بنحو ٣٠,٢٪ ليحقق ٧,٩ مليار دولار وصافى تدفقات للخارج فى الميزان المالى والرأسمالى بنحو ١,٤ مليار دولار. كما سجل صافى بند « السهو والخطأ » تدفقات للخارج بنحو ١,٩ مليار دولار. وتأتى تلك النتائج فى ضوء تداعيات الأحداث التى تمر بها مصر والدول العربية والتى أثرت سلباً على العديد من البنود خاصاً الإيرادات السياحية والإستثمارات الأجنبية لداخل البلاد.

جدول (٢): المؤشرات الرئيسية الخاصة بميزان المدفوعات (مليون دولار)

	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	نسبة التغير
الميزان التجارى	-٢٧،١٠٣	-٣١،٦٩٨	١٧٪
الصادرات	٢٦،٩٩٣	٢٦،٩٧٦	-٠,١٪
بترولى	١٢،١٣٦	١٣،١٢٩	٨٪
غير بترولى	١٤،٨٥٧	١٣،٨٤٧	-٧٪
الواردات	-٥٤،٠٩٦	-٥٨،٦٧٤	٨٪
الخدمات (صافى)	٧،٨٧٨	٥،٣٦٢	-٣٢٪
المتحصلات	٢١،٨٧٣	٢٠،٨٧٢	-٥٪
المدفوعات	١٣،٩٩٥	١٥،٥١١	١١٪
المتحصلات الجارية	٦٢،٠٠٢	٦٦،٢٥٦	٧٪
المدفوعات الجارية	٦٨،٠٩٠	٧٤،١٨٤	٩٪
الميزان الجارى	-٦،٠٨٨	-٧،٩٢٨	٣٠٪
ميزان المعاملات الرأسمالية	-٤،١٩٩	-١،٤٠٤	-٦٧٪
الحساب الرأسمالى	-٣٢	-٩٦	١٩٧٪
تدفقات الاستثمارات المباشرة فى مصر (صافى)	-٤،١٦٦	-١،٣٠٨	-٦٩٪
الحساب المالى	٢،١٨٩	٢،٠٧٨	-٥٪
الميزان الكلى	-٩،٧٥٤	-١١،٢٧٨	١٦٪

سجل العجز فى الميزان التجارى نحو ٣١,٧ مليار دولار خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١، محققاً بذلك ارتفاع قدره ١٧٪ عن العجز المحقق خلال العام المالى السابق والذى بلغ ٢٧,١ مليار دولار. ويرجع ذلك إلى إرتفاع حصيلة المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة ٨٪ إلى ٥٨,٧ مليار دولار، بينما استقرت حصيلة الصادرات السلعية للعام الثانى على التوالى عند ٢٧ مليار دولار. وبالرجوع الى التفاصيل، فإنه يمكن تفسير الإرتفاع فى الصادرات السلعية الى زيادة الصادرات من المنتجات البترولية بحوالى ٨٪ لتصل إلى ١٣,١ مليار دولار، مما فاق أثر الإنخفاض فى الصادرات غير البترولية بنحو ٧٪ لتصل إلى حوالى ١٣,٨ مليار دولار. بينما يأتى الإرتفاع فى جملة الواردات السلعية نتيجة إرتفاع الواردات البترولية بنسبة بلغت ٢٧٪ لتصل إلى ١١,٨ مليار دولار بالإضافة إلى إرتفاع الواردات غير البترولية بنسبة أقل بلغت ٤,٦٪ لتصل إلى ٤٦,٩ مليار دولار.

أما عن الميزان الخدمى، فقد إنخفض الفائض الكلى المحقق خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ ليسجل نحو ٥,٤ مليار دولار مقابل ٧,٩ مليار دولار خلال العام المالى السابق، حيث إنخفضت جملة المتحصلات الخدمية لتصل إلى ٢٠,٩ مليار دولار وذلك فى ضوء الإنخفاض الذى شهدته معظم البنود الفرعية باستثناء الزيادة فى المتحصلات من النقل بنسبة ٦,٤٪ لتحقق ٨,٦ مليار دولار (وتشمل المتحصلات من قناة السويس والتى بلغت ٥,٢ مليار دولار بإرتفاع قدره ٣,١٪) . كما ارتفعت ايضاً المتحصلات الحكومية بنسبة ١٣٥٪ لتحقق ٢٧٦ مليون دولار، مقارنة بـ١١٨ مليون دولار خلال العام السابق. وفى مقابل هذا الارتفاع فقد انخفضت متحصلات السياحة والسفر بـ١١٪ لتحقق ٩,٤ مليار دولار، بالإضافة إلى إنخفاض قدره ١٢٪ فى المتحصلات الأخرى لتصل إلى ٢,٣ مليون دولار. كما إنخفض دخل الاستثمار بنسبة ٤١٪ ليسجل ٠,٢ مليار دولار.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية لتحقق حوالى ١٥,٥ مليار دولار خلال ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ١٤ مليار دولار خلال العام السابق ويرجع هذا الى ارتفاع كافة بنود المدفوعات الخدمية فيما عدا مدفوعات النقل، والتى انخفضت بنسبة طفيفة قدرها ١٪ لتحقق حوالى ١,٤ مليار دولار. بينما ارتفعت قيمة المدفوعات عن الاستثمار خلال عام الدراسة بـ٧٪ لتحقق ٦,٩ مليار دولار. كما ارتفعت المدفوعات عن السفر بنسبة قدرها ١٨٪ لتحقق ٢,٥ مليار دولار مقارنة بـ٢,١ مليار دولار خلال العام المالى السابق، فى حين ارتفعت المصروفات الأخرى بـ٢١٪ لتصل الى ٣,٥ مليار دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تغطية الإحتياطى الدولى للواردات قد انخفضت بشكل ملحوظ لتصل إلى ٣,٢ أشهر خلال عام الدراسة مقارنة بـ٥,٩ أشهر خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠.

هذا وقد ارتفعت صافى تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة كبيرة بلغت ٤٤٪ لتحقق ١٧,٨ مليار دولار مقارنة بـ١٢,٤ مليار دولار خلال العام المالى السابق، ويرجع ذلك لزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج الى مصر. وعلى الناحية الأخرى، فقد انخفضت صافى تدفقات التحويلات الحكومية خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ لتحقق ٦٣٢ مليون دولار مقارنة بـ٧٥٣ مليون دولار خلال العام المالى السابق. وقد ترتب على ما سبق زيادة المتحصلات الجارية بـ٦,٩٪ لتحقق ٦٦,٣ مليار دولار، فى حين إرتفعت المدفوعات الجارية بـ٩٪ لتحقق ٧٤,٢ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى إنخفاض نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافى التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٨٩,٣٪ مقارنة بنحو ٩١,١٪ خلال العام المالى السابق.

وقد ترتب على ما سبق ذكره ارتفاع عجز الميزان الجارى بحوالى ٣٠٪ ليصل إلى ٧,٩ مليار دولار خلال ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بعجز قدره ٦,١ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

كما سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ صافى تدفقات للخارج بقيمة ١,٤ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بقيمة ٤,٢ مليار دولار خلال عام المقارنة. ويأتى ذلك نتيجة تحقيق محفظة الأوراق المالية فى مصر لصافى تدفقات للخارج بنحو ٥ مليار دولار خلال عام الدراسة وذلك فى ضوء بيع الأجانب لما فى حوزتهم من أوراق مالية خاصة أذون الخزانة المصرية (فى حدود ٤ مليار دولار، مقارنة بـ٣,١ مليار دولار خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠). وجدير بالذكر أن صافى الإستثمار الأجنبى المباشر فى مصر سجل تدفق للداخل بقيمة ٢,١ مليار دولار مقارنة بتدفق للداخل خلال عام الدراسة السابق بحوالى ٢,٢ مليار دولار. سجلت الإستثمارات الأخرى صافى تدفقات للداخل بقيمة ٢ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بقيمة ٢,٧ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. في حين سجلت الأصول الأخري صافى تدفقات للداخل بنحو ١,٢ مليار دولار خلال ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٣,٤ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٩ مليار دولار خلال ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٠,٥ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

سابعاً- تطورات سوق المال

أما عن **تطورات سوق رأس المال المحلى**، فقد انخفض مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر اكتوبر ٢٠١٢ بـ١٢٦ نقطة ليصل إلى ٥٦٩٦ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى سبتمبر ٢٠١٢ والذى بلغ ٥٨٢٢ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد شهد رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة انخفاضاً طفيفاً قدره ٣٪، محققاً ٣٩٤ مليار جنيه (٢٢,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى). مقارنة برصيد بلغ ٤٠٦ مليار دولار خلال الشهر السابق، وهى أعلى قيمة سجلها رأس المال السوقي منذ شهر مايو ٢٠١١.